

أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)
على الميزان التجاري دراسة قياسية في دول عربية خلال الفترة (2005-2022)
**The impact of liberalization of services trade under General Agreement on Trade in Services (GATS) on the trade balance
Empirical study in Arab countries during the period (2005-2022)**

مداني عبد الرحيم¹ ، زيان بروجعة علي²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،

madani.abderrahim@univ-tissemsilt.dz

² كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،

ziane_berrouja@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2024/06/12؛ تاريخ القبول: 2024/10/27؛ تاريخ النشر: 2024/12/23

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على الميزان التجاري في عينة من خمس دول عربية أعضاء في الاتفاقية هي: مصر، تونس، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر، عن طريق تقدير نموذج (Panel) في الفترة (2005-2022)، أسفرت نتائج الدراسة القياسية الى وجود أثر موجب ومعنوية إحصائية لكل من نسبة واردات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حرية التجارة على الميزان التجاري، بينما لنسبة صادرات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي أثر موجب وليس لها معنوية إحصائية، في حين لسعر صرف العملة مقابل الدولار أثر موجب ومعنوية إحصائية.

الكلمات المفتاح: تحرير تجارة الخدمات، الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، الميزان التجاري

رموز تصنيف jel: F14, F13

Abstract: This study aims to analyze the impact of services trade liberalization under the General Agreement on Trade in Services (GATS) on the trade balance in a sample of five Arab countries that are members of the agreement: Egypt, Tunisia, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Qatar, by estimating a panel model for the period (2005-2022). The results of the econometric study revealed a positive and statistically significant effect of both the ratio of service imports to GDP and the trade freedom index on the trade balance, while the ratio of service exports to GDP has a positive effect but is not statistically significant. The exchange rate of the currency against the dollar has a positive effect and is statistically significant.

Keywords: Trade in Services Liberalization, General Agreement on Trade in Services (GATS), Trade Balance.

Jel Classification Codes: F13, F14

تمهيد:

عرفت التجارة الدولية في الخدمات نموا كبيرا، بحيث أصبح قطاع الخدمات القطاع الأكثر ديناميكية في تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية القطاعات الأخرى المرتبطة به، في تقرير التجارة في الخدمات من أجل التنمية الذي صدر في 2023 بالاشتراك بين منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي حقق قطاع الخدمات نسبة 67% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2021 متجاوزا قطاعي الزراعة والصناعة مجتمعين، كما شكلت صادرات الخدمات الرقمية نسبة 54% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية أي ما قيمته 3.82 تريليون دولار، وبذلك تكون الخدمات الرقمية قد حققت زيادة بنسبة 375% منذ سنة 2005.

يساهم تحرير التجارة في الخدمات على المستوى الدولي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) في تحسين توازن الميزان التجاري والحد من تقلباته، أو التقليل من قيمة العجز فيه، من خلال هذه الدراسة سنحاول قياس أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار (GATS) على الميزان التجاري باستعمال نموذج (Panel) لخمس دول عربية تتمتع بالعضوية في الاتفاقية منذ نشأتها في 1995 كمصر وتونس والإمارات العربية المتحدة وقطر، بينما التحقت العربية السعودية سنة 2005.

مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار (GATS) على الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة:

انطلاق من الدراسات السابقة والإطار النظري يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر موجب لنسبة صادرات تجارة الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري وليس لها معنوية إحصائية.
- يوجد أثر موجب لنسبة واردات تجارة الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري ولها معنوية إحصائية.
- يوجد أثر موجب لمؤشر حرية التجارة على الميزان التجاري وله معنوية إحصائية.
- يوجد أثر سالب لسعر صرف العملة على الميزان التجاري وله معنوية إحصائية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تطلّ أثر تحرير قطاع الخدمات في إطار (GATS) القطاع الأكثر ديناميكية على الميزان التجاري للسلع والخدمات أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار (GATS) على الميزان التجاري في عينة من الدول العربية هي: مصر وتونس والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر خلال الفترة (2005-2022) باستعمال نموذج (Panel).

I- مفاهيم نظرية حول تحرير تجارة الخدمات في إطار (GATS):

1.I- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

1.1.I- جولة الأروغوي وأهم مخرجاتها:

في الدورة الأربعين التي عقبت المؤتمر الوزاري سنة 1984، حيث بقيت جميع الأطراف المتفاوضة متمسكة بمواقفها السابقة، أدى الأمر بالولايات المتحدة الى تعديل توجهها وبدء جولة ثامنة جديدة في الأروغوي في 30 سبتمبر 1986 بمشاركة 21 دولة. تعتبر هذه الجولة من أطول الجولات التي شهدتها الجات وأشقها، استمرت حوالي سبعة سنوات ونصف، تم التوقيع على الاتفاق النهائي في مدينة مراكش المغربية في 15 أبريل 1995 بمشاركة 123 دولة، ونتج عنها ما يلي:

- توسيع مجال الجات عن طريق قوانين جديدة لتسهيل التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تعزيز الإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات التجارية.
- إنشاء منظمة التجارة العالمية.

• كما أسفرت هذه الجولة عن إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، وهي أول اتفاقية دولية تخضع التجارة في الخدمات بموجبها لالتزامات وضوابط متعددة الأطراف (قابل، 2009، صفحة 63).

2.1.I- نطاق وتعريف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS):

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء المتمثلة في الحكومات والسلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية وكذا الهيئات غير الحكومية المفوضة عنها،

والتي تؤثر على التجارة في الخدمات. في هذا الإطار تعرف تجارة الخدمات بأنها عملية توريد خدمة على أساس تجاري وتنافسي في أي قطاع باستثناء الخدمات التي تقدمها السلطة الحكومية اعتمادا على التواجد الإقليمي للدول من خلال أربعة أوضاع هي: (3, p. 2013, WTO)

الوضع 1	الوضع 2	الوضع 3	الوضع 4
التجارة عبر الحدود Cross-border trade	الاستهلاك في الخارج Consumption Abroad	التواجد التجاري Commercial presence	تواجد الأشخاص الطبيعيين Presence of natural persons
توريد الخدمة من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى.	استهلاك الخدمة في الخارج، من خلال انتقال مستهلك الخدمة من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى.	هو انتقال مورد الخدمة من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى.	هو انتقال الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى.

3.1.I- الالتزامات والضوابط العامة والمحدودة التي تحكم اتفاقية GATS:

حددت الاتفاقية احكام ومبادئ ملزمة لجميع أعضائها تطبق على جميع القطاعات وهي:

1.3.1.I- الالتزامات والضوابط العامة:

حددت هذه الاتفاقية الالتزامات والضوابط العامة في 14 مادة: من المادة 2 الى المادة 15 وهي: معاملة الدولة أولى بالرعاية: بمقتضى المادة 2، تمنح كل دولة عضو خدمات وموردي خدمات أي دولة عضو أخرى بدون قيود أو شروط ولا تمييز، بحيث تتم نفس المعاملة في منح الخدمات وموردي الخدمات بين مختلف الدولة الأعضاء في الاتفاقية.

الشفافية: بموجب المادة 3 تلزم كل دولة عضو بنشر كل الإجراءات التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو التي تؤثر فيها، كما تلزم بنشر مختلف الاتفاقيات الدولية في التجارة في الخدمات التي تكون الدولة العضو من الموقعين عليها أو التي تؤثر فيها.

زيادة مشاركة البلدان النامية: بموجب المادة 4 يتوجب على الدول الأعضاء تسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية عبر جدول الالتزامات الخاصة المتفاوض عليها نظرا لحالتها واحتياجاتها الاقتصادية.

التكامل الاقتصادي: لا تحظر هذه الاتفاقية في المادة 5 على الدول الأعضاء فيها أن تكون طرفا في اتفاق يحرر التجارة في الخدمات بين أعضائها أو فيما بينها، بشروط محددة.

التنظيم المحلي: تحدد المادة 6 المقصود بالأحكام التي تنظم تجارة الخدمات على المستوى الوطني، تتكفل كل دولة عضو بإدارة كل تدابير تطبيق تعهداتها والتزاماتها المحددة التي تؤثر على التجارة في الخدمات بشكل موضوعي.

الاعتراف: بهدف احترام المعايير الخاصة بالترخيص لموردي الخدمات، في المادة 7 يمكن للدولة العضو أن تعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة، أو المتطلبات اللازمة، أو التراخيص أو الشهادات الممنوحة في دولة معينة أو بصورة مستقلة، وإخطار مجلس التجارة في الخدمات في الآجال القانونية. **الاحتكارات ومقدمو الخدمات الحصريون:** بموجب المادة 8 تتكفل كل دولة عضو بعدم قيام أي مورد خدمات احتكار خدمة معينة داخل أراضيها أو في سوق على صلة بها بشكل يتعارض مع التزاماتها المحددة.

الممارسات التجارية: تدرك الدول الأعضاء بأن بعض الممارسات التجارية التي يتبعها موردو الخدمات في المادة 9، تتعارض مع المادة الثامنة، بحيث تعيق المنافسة وتقيد التجارة في الخدمات. تجرى المشاورات بين الدول الأعضاء من أجل القضاء على هذه الممارسات، ويتم ذلك بالتعاون من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة.

التدابير الوقائية الطارئة: بمقتضى المادة 10 تقوم مسألة تدابير الضمانات الطارئة القائمة على مبدأ عدم التمييز، يتم التفاوض عليها من أطراف متعددة، تسري نتائجها في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ بدء تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المدفوعات والتحويلات: في المادة 11، لا يمكن لأي دولة عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية للمعاملات الجارية المتعلقة بالتزاماتها المحددة. لا تشمل هذه القيود بحقوق والتزامات أعضاء صندوق النقد الدولي بموجب بنود اتفاق الصندوق أو بموجب المادة 12. **قيود حماية ميزان المدفوعات:** بموجب المادة 12 يمكن لأي دولة عضو أن تفرض قيود على التجارة في الخدمات التي تعهدت بها بالتزاماتها المحددة إذا كانت تجد صعوبات أو مشاكل مالية خطيرة في ميزان مدفوعاتها، ويتم إخطار مجلس التجارة في الخدمات بذلك.

المشتريات الحكومية: في المادة 13 نجد أنه لا تطبق المواد: 12، 16، 17 على القوانين أو الأنظمة التي تحكم المشتريات الحكومية للخدمات لأغراض حكومية وليس بإعادة استخدامها لأغراض تجارية، وبموجب هذه الاتفاقية يجري التفاوض المتعدد الأطراف بشأنها. استثناءات عامة: لا يمكن تفسير أي شيء يرد في هذه الاتفاقية على أنه يمس بتنفيذ بنودها من طرف أي دولة عضو بشرط ألا تكون طريقة للتمييز بين الدول، مع مراعاة مجموعة من الضوابط المذكورة في المادة 14.

الإعانات: في المادة 15 تقوم الدول الأعضاء بمفاوضات متعددة الأطراف تهدف الى وضع الضوابط التي تحكم الإعانات لتجنب آثارها على التجارة في الخدمات نظرا لدورها في البرامج الإنمائية واحتياجات الدول الأعضاء. (WTO, 2024)

2.3.1.I- الالتزامات المحددة:

حددت هذه الاتفاقية الالتزامات المحددة في ثلاث مواد من المادة 16 الى المادة 18 وهي: **الوصول إلى الأسواق:** بموجب المادة 16 تمنح لكل دولة عضو خدمات وموردي خدمات أي دولة عضو أخرى في هذه الاتفاقية الحق بنفس المعاملة دون تمييز بالوصول الى الأسواق عن طريق أوضاع التوريد المذكورة في المادة الأولى.

المعاملة الوطنية: تحظى كل دولة عضو خدمات وموردي الخدمات لأي دولة عضو أخرى بنفس المعاملة التي تمنحها لخدماتها وموردي خدماتها، إما بمعاملة متطابقة رسميا أو مختلفة رسميا، وهذا في القطاعات المبينة في جدول التزاماتها حسب المادة 17.

الالتزامات الإضافية: بمقتضى المادة 18 يجوز للدول الأعضاء التفاوض على الالتزامات التي لا تخضع للجدولة بموجب المادتين 16 أو 17، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمؤهلات أو المعايير أو التراخيص. وتدرج في جداول الدول الأعضاء (WTO, 2024).

2.I- مفهوم تحرير تجارة الخدمات:

1.2.I- تعريف تحرير تجارة الخدمات:

يشير مصطلح تحرير التجارة الدولية في الخدمات الى افساح المجال لدخول موردي الخدمات الغير مقيمين الى السوق المحلية لدولة ما والسماح للمقيمين فيها بالمعاملات مع دول أجنبية أخرى مع خضوع الخدمات لإجراءات التجارة الدولية متعددة الأطراف كما يجري في تجارة السلع. كما يقصد أيضا بتحرير التجارة الدولية في الخدمات بتطبيق الآليات المعمول بها في التجارة الدولية متعددة الأطراف في كل من تجارة السلع والخدمات وخضوعهما لنفس الآليات والاتفاقيات، وهذا من خلال الالتزام بإجراءات تسهيل وصول موردي الخدمات خارج الدولة الى الأسواق المحلية وعدم التمييز بينهم وبين الموردين المحليين (قابل، 2009، صفحة 252).

يعرف الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات التجارة الدولية في الخدمات بأنها: "التجارة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد ويتفق هذا التعريف اتفاقا وثيقا مع مفهوم التجارة في الخدمات الوارد في حساب "باقي العالم" في نظام الحسابات القومية 2008. (الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، 2010)

2.2.I- التحرير التدريجي لتجارة الخدمات:

يتعلق التحرير التدريجي لتجارة الخدمات حسب الاتفاقية العامة بالالتزامات المحددة، وجداول الالتزامات المحددة وكيفية تعديلها:

التفاوض بشأن الالتزامات المحددة: طبقا للمادة 19، تدخل الدول الأعضاء في جولات تفاوضية في موعد لا يتجاوز 5 سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبشكل متتالي قصد الوصول الى مستوى التحرير الأعلى وتوسيع نطاق الدخول إلى الأسواق تدريجيا. وتتم هذه العملية في إطار احترام لأهداف السياسة الوطنية ومستوى تنمية كل دولة عضو. يتم وضع المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالتفاوض، يقوم مجلس التجارة في الخدمات بإجراء تقييم للتجارة في الخدمات بشكل عام وقطاعي.

جداول الالتزامات المحددة: تحدد كل دولة عضو في جدول التزاماتها المحددة في هذه الاتفاقية حسب المادة 20 القطاعات التي يتم فيها التعهد بهذه الالتزامات، يحدد كل جدول ما يلي:

أ. الشروط والقيود الخاصة بالوصول إلى الأسواق.

ب. شروط ومؤهلات المعاملة الوطنية.

ج. التعهدات المتعلقة بالالتزامات الإضافية.

د. الإطار الزمني لتنفيذ هذه الالتزامات، عند الاقتضاء.

هـ. تاريخ دخول هذه الالتزامات حيز التنفيذ.

ترفق جداول الالتزامات المحددة بهذه الاتفاقية وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

تعديل الجداول: بموجب المادة 21، يسمح لأي دولة عضو تعديل أو سحب أي التزام في جدولها، بعد مرور 3 سنوات من تاريخ دخول ذلك الالتزام حيز التنفيذ وإخطار مجلس التجارة في الخدمات خلال مدة لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل التاريخ المقصود لتنفيذ التعديل أو السحب، وتدخل الدولة العضو في مفاوضات قصد التوصل إلى اتفاق بخصوص أي تسوية تعويضية ضرورية على أساس الدولة أولى بالرعاية.

يمكن لهذا التعديل أن يؤثر على دولة عضو أخرى، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الدولة العضو المعدل والعضو المتأثر بحال الأمر إلى التحكيم، وفي حالة خلاف ذلك يمكن للدولة العضو المعدل الحرية في تنفيذ التعديل أو سحب المقترح. ويتكفل مجلس التجارة في الخدمات وضع إجراءات لتصحيح أو تعديل الجداول. (WTO, 2024)

3.1 مفاهيم نظرية حول الميزان التجاري:

1.3.1 مفهوم الميزان التجاري (Trade Balance):

يشكل الميزان التجاري جزءاً من الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ويمثل لفرق بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات في دولة معينة خلال فترة معينة حيث تتمثل الصادرات والواردات في السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو استيرادها.

تعريف الإسكوا (ESCWA): هو الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمتها وادخالها لفترة معينة، يكون فائضاً إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزاً إذا كان عكس ذلك.

يتشكل الميزان التجاري من عناصر منظورة (السلع)، وعناصر غير منظورة يصعب قياسها فور وقوعها (الخدمات، عوائد الاستثمارات الخارجية، وتحويلات المغتربين في الخارج أو المقيمين الأجانب) (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، صفحة 191).

الميزان التجاري (BT) هو أحد مكونات ميزان المدفوعات (BP) فهو يقيد كل المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا بين دولة ما ودولة أخرى، نقول بأن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادرات من سلع وخدمات عن حجم الواردات من سلع وخدمات، ونقول بأن هنالك عجزا في الميزان التجاري إذا فاق حجم الواردات من سلع وخدمات عن حجم الصادرات من سلع وخدمات، أما في حال التساوي فنقول هناك توازن، ويعبر عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية (السريتي، 2009):

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي الصادرات} - \text{إجمالي الواردات}$$

I.3.2- التوازن في الميزان التجاري:

المقصود بتوازن الميزان التجاري هو تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين وبالتالي يكون رصيد الميزان التجاري مساويا للصفر، ويعبر عن هذه الحالة بالمعادلة التالية (بناصر و لعلاوي، 2022، الصفحات 329-313):

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

للميزان التجاري أثرين هما: الفائض والعجز، فالفائض يشير الى حصول الدولة على عملة أجنبية مضافة الى احتياطياتها لتمويل وارداتها ودفع التزاماتها ورفع أو المحافظة على سعر صرف عملتها، في المقابل يكشف العجز على ضعف الإنتاج مما يجعلها تلجأ الى الاستيراد، إلا أنه لا يمكن القول بأن الفائض في صالح الدولة والعجز في غير صالحها (جيدل و دردوري، 2001).

I.3.3- سياسات التجارة الخارجية:

هي مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدولة في قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق التوازن الخارجي وتعظيم الأرباح من المعاملات الخارجية، تتحدد هذه السياسات حسب الوضع الاقتصادي للدولة وأهدافها الاقتصادية.

I.3.3.1- سياسات حماية التجارة الخارجية:

هي اعتماد القوانين والتشريعات المهدف منها حماية سلعها أو سوقها المحلي وتقييد حركة التجارة مع دول العالم ضد المنافسة الأجنبية مثل: فرض الرسوم الجمركية على الواردات والقيود الكمية وسياسات الإغراق والرقابة على الصرف والدعم بالإضافة الى القيود الإدارية والتنظيمية.

2.3.3.I- سياسات تحرير التجارة الخارجية:

هي اعتماد تدابير وإجراءات تهدف الى الغاء القيود على التجارة الخارجية وفتح السوق المحلي أمام منافسة السلع والخدمات الأجنبية. وغالبا ما يكون العمل بهذه السياسات من خلال الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الإقليمية.

4.I- أهم العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف مباشرة على صادرات وواردات الدولة بطريقتين إما عن طريق قوى العرض والطلب في السوق، وإما عن طريق تدخل السلطات النقدية، بحيث انخفاض سعر صرف العملة يجعل الصادرات رخيصة الثمن مما يزيد في تنافسيتها، وبالتالي يزيد الطلب عليها فيرتفع حجمها، أما بالنسبة للواردات فيجعلها غالية الثمن. (مختاري و فراجي، 2018).

الانفتاح التجاري: يعرف البنك العالمي الانفتاح التجاري بأنه: الغاء أو تخفيض الممارسات التجارية التي تقيد انتقال السلع والخدمات من دولة الى دولة أخرى، وكل ما من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا. (بوحيتم و حماني، 2020، الصفحات 169-192).

نمو الناتج المحلي الإجمالي: يؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالزيادة أو بالنقصان على الميزان التجاري ففي حالة الزيادة يرتفع الطلب على الواردات وفي حالة النقصان ينخفض الطلب عليها وبالتالي يسجل الميزان التجاري اختلالا.

التضخم: يسبب التضخم ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بحيث تنخفض تنافسيتها فيتجه المستهلكون الى المنتجات الأجنبية ويزيد الطلب عليها وبالتالي ترتفع الواردات وتنخفض الصادرات (شريف مُجدد، 2020، الصفحات 73-88).

عوامل هيكلية ودورية: تتعلق العوامل الهيكلية بالمؤشرات الهيكلية لاقتصاد الدولة الذي يعتمد بشكل أساسي على صادرات عدد محدود من السلع والخدمات كاعتماد بعض الدول على النفط والغاز أو الخدمات السياحية، بينما العوامل الدورية تتمثل في التقلبات الاقتصادية والأزمات التي تطال الدول الرأسمالية وتلقي بضلالها على الدول النامية المرتبطة بها اقتصاديا. بالإضافة الى عوامل أخرى غير اقتصادية تتمثل في العوامل الطبيعية مثل: الكوارث الطبيعية والجوائح، والنزاعات الدولية

والحروب والاضطرابات السياسية، والتقدم التكنولوجي الذي يؤدي الى التخلي على استعمال بعض المواد الأولية مثلاً، والنمو الديموغرافي (كياس و ببي، 2022، الصفحات 448-435).

I. 5- تطور تجارة الخدمات في الدول العربية:

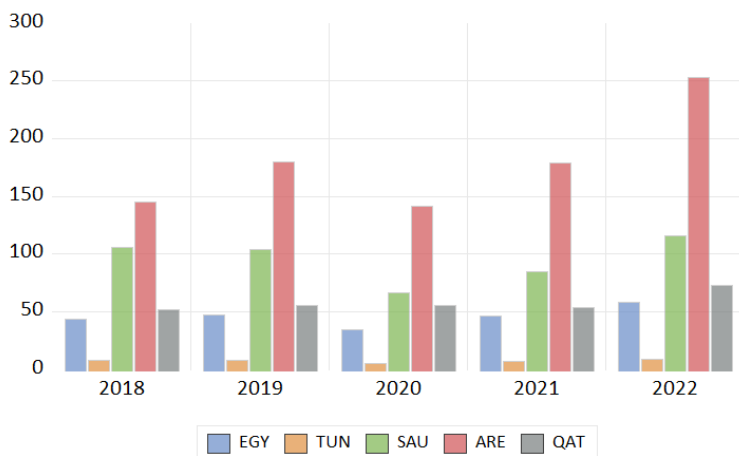
حققت تجارة الخدمات في الدول العربية خلال الخمس سنوات (2018-2022) نسبة نمو قدرها 44.15% محققة مبلغ 502.73 مليار دولار سنة 2022 بعد ما كانت 348.75 مليار دولار سنة 2018، في المقابل حققت تجارة السلع في نفس الفترة نسبة نمو أقل بقليل مسجلة نسبة 43.63%، وبذلك فهي التجارة الأكثر نمواً.

جدول (1): حجم تجارة الخدمات في الدول العربية في الفترة (2018-2022) الوحدة (مليار دولار)

الدولة / السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
EGY	42.27	46.24	33.25	45.02	56.97
TUN	7.07	7.22	4.42	5.73	7.76
SAU	104.48	102.90	65.25	83.58	114.69
ARE	144.15	178.46	139.99	177.94	251.58
QAT	50.78	54.53	54.13	52.69	71.73
المجموع	348.75	389.35	297.04	364.96	502.73

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

الشكل 1: حجم تجارة الخدمات في الدول العربية في الفترة (2018-2022) الوحدة (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول (1)

من خلال بيانات الجدول (1) والشكل 1 نلاحظ أن حجم تجارة الخدمات في الدول العربية كانت في تزايد الى غاية 2019 أين شهدت انخفاضا ملحوظا راجع للتأثيرات المختلفة لجائحة كوفيد 19 على حركة التجارة العالمية، غير أن هذا لم يدم طويلا حيث في أواخر 2020 عادت تجارة الخدمات في هذه الدول الى الانتعاش مجددا وعادت الى الارتفاع بشكل كبير بعد دخول العالم مرحلة التعافي من الجائحة.

1.5.I- صادرات وواردات تجارة الخدمات في الدول العربية:

حققت صادرات تجارة الخدمات في الدول العربية في الفترة (2018-2022) نسبة نمو قدرها 83.50% بحيث بلغت 253.34 مليار دولار سنة 2022 بعد ما كانت 138.06 مليار دولار سنة 2018، في المقابل حققت تجارة السلع في نفس الفترة نسبة نمو أقل من نسبة نمو تجارة الخدمات مسجلة نسبة 39.14%. بينما حققت الواردات نسبة نمو قدرها 18.37% حيث بلغت 249.40 مليار دولار سنة 2022 بعد ما كانت 210.68 مليار دولار سنة 2018، في حين حققت تجارة السلع في نفس الفترة نسبة نمو أكبر من نسبة نمو تجارة الخدمات مسجلة نسبة 50.78%، في المجمل فإن هذه الدول العربية وارتادتها من الخدمات أكثر من صادراتها، غير أن على مستوى كل دولة نجد كل من مصر وتونس تصدر الخدمات أكثر مما تستورده وعكس ذلك نجد في السعودية والإمارات وقطر.

جدول (2): حجم صادرات وواردات الخدمات في الدول العربية

في الفترة (2018-2022) الوحدة (مليار دولار)

السنوات الدولة	2018		2019		2020		2021		2022	
	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X
EGY	18.69	23.57	25.05	21.19	15.05	18.20	21.90	23.13	31.57	25.40
TUN	3.86	3.22	4.17	3.05	2.18	2.23	2.93	2.79	4.48	3.28
SAU	20.53	83.95	24.24	78.66	8.98	56.26	10.30	73.28	31.89	82.80
ARE	71.83	72.32	90.27	88.20	78.12	61.87	101.8	76.11	154.6	96.92
QAT	18.27	32.50	19.11	35.42	19.43	34.70	18.35	34.34	30.73	41.00
المجموع	138.06	210.68	162.84	226.52	123.76	173.26	155.32	209.65	253.34	249.40

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

1.1.5.I- صادرات وواردات النقل في الدول العربية:

جدول (3): نسبة صادرات وواردات خدمات النقل من صادرات وواردات الخدمات في الدول العربية

في الفترة (2018-2022) الوحدة (%)

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات/الدولة
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
44.46	37.49	45.03	39.03	44.14	47.38	40.35	33.95	43.67	37.51	EGY
50.73	18.39	51.54	12.28	51.86	10.16	47.01	14.34	46.45	15.58	TUN
27.94	13.65	22.93	25.90	26.44	22.51	22.47	19.56	18.72	21.96	SAU
										ARE
33.01	62.71	38.42	61.56	44.85	58.04	39.42	55.79	35.22	55.06	QAT

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

2.1.5.I- صادرات وواردات الخدمات السياحية في الدول العربية:

جدول (4): نسبة صادرات وواردات الخدمات السياحية من صادرات وواردات الخدمات في الدول العربية

في الفترة (2018-2022) الوحدة (%)

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات/الدولة
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
22.99	43.11	15.47	42.59	14.65	30.59	17.23	53.73	14.96	50.69	EGY
25.85	23.81	18.82	18.26	19.17	18.48	28.93	31.95	29.96	28.58	TUN
22.74	75.97	19.62	39.35	22.95	48.20	27.42	69.83	30.23	69.47	SAU
										ARE
32.73	24.37	30.42	24.12	20.49	19.39	28.19	29.68	30.17	31.30	QAT

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

3.1.5.I- صادرات وواردات التأمين والخدمات المالية في الدول العربية:

جدول (5): نسبة صادرات وواردات التأمين والخدمات المالية من صادرات وواردات الخدمات

في الدول العربية في الفترة (2018-2022) الوحدة (%)

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات/الدولة
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
9.62	2.02	10.27	2.79	11.70	1.94	10.70	1.94	10.65	1.47	EGY
2.60	1.26	2.60	1.27	2.60	1.04	2.60	1.04	2.60	0.98	TUN
6.55	3.69	6.79	15.00	4.34	2.81	4.64	2.81	4.98	1.81	SAU
										ARE
10.33	5.98	9.01	5.60	9.91	4.84	9.84	4.84	9.73	3.89	QAT

المصدر: بيانات البنك الدولي (World Bank Open Data)

من خلال البيانات الإحصائية في الجداول (3)، (4)، (5) المتعلقة بصاردات وواردات النقل والخدمات السياحية والتأمين والخدمات المالية نجد أن النقل والخدمات السياحية تشكل النسب الأكبر من صادرات وواردات تجارة الخدمات في الدول العربية بينما يشكل التأمين والخدمات المالية النسب الأقل، وتتمايز هذه النسب المتزايدة عموما في الظروف العادية في كل دولة حسب الميزة النسبية التي تتمتع بها في كل مجال من المجالات الخدمية.

I.7- الميزان التجاري للدول العربية:

لتحليل وضع الميزان التجاري للسلع والخدمات في الدول العربية في الفترة (2018-2022) ارتأينا أن نعرض البيانات الإحصائية للميزان التجاري للخدمات (BTS) والميزان التجاري للسلع والخدمات (BTM)، كل على حدا في الجدول التالي:

جدول (6): الميزان التجاري للسلع والخدمات في الدول العربية في الفترة (2018-2022)

(الوحدة (مليار دولار)

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات
BTS	BTM	BTS	BTM	BTS	BTM	BTS	BTM	BTS	BTM	الدولة
6.18	-44.39	-1.23	-33.14	-3.15	-33.41	3.86	-41.99	4.88	-44.38	EGY
1.20	-8.10	0.14	-5.80	-0.05	-4.56	1.13	-6.63	0.64	-7.16	TUN
-50.91	221.3	-62.98	123.3	-47.28	35.86	-54.42	108.4	-63.42	157.31	SAU
57.75	95.13	25.73	77.63	16.26	88.34	2.07	100.9	-0.49	143.28	ARE
-10.27	97.49	-15.99	59.22	-15.27	25.67	-16.31	43.76	-14.23	53.21	QAT

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (صادرات وواردات تجارة السلع والخدمات)

من خلال البيانات الإحصائية في هذا الجدول يتضح أن الميزان التجاري للخدمات في كل من مصر وتونس والإمارات العربية المتحدة كان في وضع أفضل من العربية السعودية وقطر، غير أن الأمور تتغير في الميزان التجاري للسلع والخدمات حيث سجلت مصر وتونس عجزا تجاريا خلال السنوات الخمسة في حين أن العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر حققت فائضا تجاريا هاما، ومن الواضح أن الميزان التجاري للسلع في النهاية هو يحسم اتجاه الميزان التجاري للسلع والخدمات سواء في حالة الفائض أو في حالة العجز بالنسبة لجميع الدول العربية حيث لا تزال تجارة السلع تهيمن حجم التجارة الخارجية خاصة في الدول التي تعتمد على صادرات النفط والغاز.

II - الطريقة والأدوات:

سوف ننتهج في هذه الدراسة منهج التحليل القياسي لدراسة أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار (GATS) على الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2022) لخمس دول عربية أعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) هي: مصر، تونس، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر، وذلك باستخدام بيانات سنوية لقاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي بالنسبة للميزان التجاري للسلع والخدمات، ونسب صادرات وواردات تجارة الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر صرف عملة الدولة مقابل الدولار، أما بالنسبة لمؤشر هيرتاج لحرية التجارة مصدره بيانات معهد هيريتاج (Heritage)، كما أننا سوف نستعمل برنامج الدراسات القياسية Eviews 13 لمخرجات الدراسة لاستخدامها في التحليل.

II - 1. متغيرات الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة لاختيار المتغيرات النظرية الاقتصادية، والنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة وهي مدرجة في الجدول التالي:

جدول (7): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	الرمز	التعيين
المتغير التابع	TOBMS	الميزان التجاري للسلع والخدمات
المتغيرات المستقلة	SXGDP	نسبة صادرات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي
	SMGDP	نسبة واردات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي
	FDTRI	مؤشر هيرتاج لحرية التجارة
	EXCRT	سعر صرف عملة الدولة مقابل الدولار

المصدر: من إعداد الباحثين

الميزان التجاري (TOBMS): هو الفرق بين الصادرات والواردات السلعية والخدمات لبلد معين خلال فترة معينة يكون موجب في حالة الفائض وسالب في حالة العجز.

نسبة صادرات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي (SXGDP): هي تعبر عن مدى اعتماد الاقتصاد على التصدير، حيث يشير ارتفاعها إلى التوجه نحو التصدير في السياسة التجارية.

نسبة واردات الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي (SMGDP): هي تعبر عن درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، حيث يشير ارتفاعها الى انفتاح السياسة التجارية.

مؤشر حرية التجارة (FDTRI): هو مؤشر فرعي لمؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد هيريتاج (Heritage).

سعر صرف العملة مقابل الدولار (EXCRT): هو سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).

II - 2. تقدير وتحليل نموذج الدراسة:

تم تقدير نماذج الدراسة في الجدول (8) من خلال ثلاثة طرق هي:

- طريقة الأثر المدموم (None effects) أو طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS).
- طريقة الأثر الثابت (Fixed effects)
- طريقة الأثر العشوائي (Random effects)

جدول (8): تقدير نماذج الدراسة

المتغيرات المستقلة Variable Independent	النموذج ذو الأثر المدموم (None effects)		النموذج ذو الأثر الثابت Fixed effects		النموذج ذو الأثر العشوائي random effects	
	Coef.	Prob.	Coef.	Prob.	Coef.	Prob.
SXGDP	0.8728	0.3499	4.4642	0.0001	0.8728	0.2817
SMGDP	3.3858	0.0010	-3.0738	0.0450	3.3858	0.0002
FDTRI	0.1400	0.0000	0.0299	0.5945	0.1400	0.0000
EXCRT	-2.9923	0.0178	-0.1906	0.9083	-2.9923	0.0066
C	-20.2318	0.1623	24.056	0.1738	-20.231	0.1079
R ²	0.4616		0.6138		0.4616	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملاحق 3.2.1

بعد مرحلة تقدير النماذج الثلاثة تنتقل إلى مرحلة اختيار النموذج الأفضل وهذا من خلال اختباري:

Breusch and Pagan test و Hausman test

II - 1.2. اختبار (Breusch and Pagan test):

يستخدم هذا الاختبار مضاعف لاغرونج (Lagrange Multiplier) لإثبات وجود

الأثر العشوائي (Random effects).

الفرضية العدمية: نختار نموذج الانحدار ذو الأثر المدموم (None effects) هو الأفضل.

الفرضية البديلة: يتم الاختيار ما بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed effects) أو نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي

الجدول (9): نتائج اختبار (Breusch and Pagan test)

Test Hypothesis	Value	Prob.
Breusch and Pagan test	0.1419	0.7064

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الملحق 4

من خلال نتائج الجدول (9) نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة ومنه النموذج الأفضل للتحليل هو النموذج ذو الأثر المدموم لأن قيمة (Prob = 0.7064) وهي أكبر من 0.05 (5%) مما يعني لا وجود للأثر الثابت ولا وجود للأثر العشوائي، الأمر الذي لا يجعلنا نتقل إلى اختبار (Hausman test).

III- النتائج ومناقشتها:

بعدما رأينا أن النموذج الأفضل للتحليل هو النموذج ذو الأثر المدموم (None effects) سوف نقوم بتحليل نتائجه كما يلي:

• نسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (SXGDP): لها أثر موجب وغير معنوية عند مستوى 5%، تدل على أن هناك علاقة طردية بين التوجه نحو تصدير الخدمات في السياسة التجارية والميزان التجاري، أي كلما ارتفعت نسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما كان الميزان التجاري في الاتجاه الموجب مما يؤكد الفرضية الأولى.

• نسبة واردات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (SMGDP): لها أثر موجب ومعنوية عند مستوى 5%، تدل على أن هناك علاقة طردية بين درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي وانفتاح السياسة تجارية والميزان التجاري، أي كلما ارتفعت نسبة واردات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما كان الميزان التجاري في الاتجاه الموجب مما يتوافق مع الفرضية الثانية، لكون واردات الخدمات لم تصل إلى الحد الذي يؤثر على مجموع واردات السلع والخدمات ليفوق مجموع صادرات السلع والخدمات.

• مؤشر حرية التجارة (FDTRI): له أثر موجب ومعنوي عند مستوى 5%، يدل على أن هناك علاقة طردية بين حرية التجارة والميزان التجاري، أي كلما ارتفع مؤشر حرية التجارة كلما كان الميزان التجاري في الاتجاه الموجب الأمر الذي يعزز الفرضية الثالثة.

سعر صرف العملة مقابل الدولار (EXCRT): له أثر سالب ومعنوي عند مستوى 5%، يدل على أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكية والميزان التجاري ممثّل إجابة على الفرضية الرابعة، أي كلما ارتفع سعر صرف العملة مقابل الدولار كلما كان الميزان التجاري في الاتجاه السالب.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التوصل الى معرفة أثر تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) على الميزان التجاري للسلع والخدمات في الدول العربية عينات الدراسة في الفترة (2005-2022)، حيث أظهرت الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات في هذه الدول التي يعبر عنها حجمها في البيانات الإحصائية من سنة الى أخرى بفعل الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن تحرير تجارة الخدمات، الأمر الذي يحسن من القدرة على تصدير واستيراد الخدمات في هذه الدول ودخول المنافسة في الأسواق العالمية مستغلة بذلك الميزة النسبية التي تملكها كل دولة في هذا المجال.

ومما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- تحقق كل مصر وتونس والإمارات العربية المتحدة فوائض مهمة في الميزان التجاري للخدمات الأمر الذي يدل على أن صادراتها الخدمية أكبر من وارداتها، عكس ما هو في العربية السعودية وقطر.
- تحقق كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر فوائض مهمة في الميزان التجاري للسلع الأمر الذي يدل على أن صادراتها السلعية أكبر من وارداتها عكس ما هو في مصر وتونس.
- يحسم الميزان التجاري للسلع في كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر اتجاه الميزان التجاري للسلع والخدمات في الاتجاه الموجب باعتبار هذه الدول تقوم صادراتها السلعية الهائلة على النفط والغاز.
- من خلال البيانات الإحصائية تمثل نسبة تجارة الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي أكبر نسبة بعد تجارة مصادر الطاقة.

في الأخير يمكننا ابداء التوصيات التالية:

- المراجعة الشاملة للقوانين والتشريعات التي تحكم تجارة الخدمات في الدول العربية بما يسمح بتطوير هذا القطاع الاستراتيجي.
- العمل على الانضمام الى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والالتزام بما يحقق مصالح الدول العربية ويخدم اقتصادها الوطني.
- السعي الى الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من نقل التكنولوجيا في هذا المجال.

ملاحق:

الملحق (1):

الملحق (2):

نموذج الأثر الثابت (Fixed effects)

نموذج الأثر المدموم (None effects)

Dependent Variable: TOBMS
Method: Panel Least Squares
Date: 06/10/24 Time: 11:10
Sample: 2005 2022
Periods included: 18
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SXGDP	4.464247	1.046043	4.267747	0.0001
SMGDP	-3.073856	1.509618	-2.036182	0.0450
FDTRI	0.029963	0.056066	0.534414	0.5945
EXCRT	-0.190615	1.649396	-0.115567	0.9083
C	24.05603	17.53168	1.372146	0.1738

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.613836	Mean dependent var	28.44817
Adjusted R-squared	0.575696	S.D. dependent var	54.90863
S.E. of regression	35.76671	Akaike info criterion	10.08655
Sum squared resid	103619.9	Schwarz criterion	10.33653
Log likelihood	-444.8948	Hannan-Quinn criter.	10.18736
F-statistic	16.09443	Durbin-Watson stat	0.937546
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (4):

نموذج الأثر الثابت (Test Hypothesis)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.141941 (0.7064)	4.004648 (0.0454)	4.146589 (0.0417)
Honda	0.376751 (0.3532)	2.001162 (0.0227)	1.681438 (0.0463)
King-Wu	0.376751 (0.3532)	2.001162 (0.0227)	1.212355 (0.1127)
Standardized Honda	2.728883 (0.0032)	2.066526 (0.0194)	-1.394401 (0.9184)
Standardized King-Wu	2.728883 (0.0032)	2.066526 (0.0194)	-1.267121 (0.8974)
Gourieroux, et al.	--	--	4.146589 (0.0523)

Dependent Variable: TOBMS
Method: Panel Least Squares
Date: 06/10/24 Time: 11:04
Sample: 2005 2022
Periods included: 18
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SXGDP	0.872813	0.928603	0.939921	0.3499
SMGDP	3.385831	0.994664	3.403993	0.0010
FDTRI	0.140013	0.025971	5.391173	0.0000
EXCRT	-2.992383	1.238564	-2.416011	0.0178
C	-20.23180	14.35216	-1.409669	0.1623

R-squared	0.461698	Mean dependent var	28.44817
Adjusted R-squared	0.436366	S.D. dependent var	54.90863
S.E. of regression	41.22297	Akaike info criterion	10.32982
Sum squared resid	144443.3	Schwarz criterion	10.46870
Log likelihood	-459.8419	Hannan-Quinn criter.	10.38582
F-statistic	18.22597	Durbin-Watson stat	0.805161
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (3):

نموذج الأثر العشوائي (Random effects)

Dependent Variable: TOBMS
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/10/24 Time: 11:12
Sample: 2005 2022
Periods included: 18
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 90
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SXGDP	0.872813	0.805694	1.083306	0.2817
SMGDP	3.385831	0.863011	3.923276	0.0002
FDTRI	0.140013	0.022533	6.213503	0.0000
EXCRT	-2.992383	1.074628	-2.784576	0.0066
C	-20.23180	12.45252	-1.624715	0.1079

Effects Specification

Cross-section random	1.78E-06	0.0000
Idiosyncratic random	35.76671	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.461698	Mean dependent var	28.44817
Adjusted R-squared	0.436366	S.D. dependent var	54.90863
S.E. of regression	41.22297	Sum squared resid	144443.3
F-statistic	18.22597	Durbin-Watson stat	0.805161
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.461698	Mean dependent var	28.44817
Sum squared resid	144443.3	Durbin-Watson stat	0.805161

الهوامش والمراجع:

- 1.WTO. (2013, January 31). THE GENERAL AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES AN INTRODUCTION.
- 2.WTO. (2024). General Agreement on Trade in Services. Récupéré sur WTO: https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm
- 3.أسامة كياس، و يوسف ببي. (2022). العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري. مجلة معهد العلوم الاقتصادية.
- 4.الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات. (2010). دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.
- 5.السيد محمد أحمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 6.جبارة بناصر، و أحمد خير الدين لعلاوي. (2022). دراسة تحليلية لتطور بنبة الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995 – 2002. مجلة الإبداع.
- 7.رانيا محمود عبد العزيز. (2008). تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- 8.رشيد جيدل، و حسن دردوري. (2001). محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2019). مجلة البحوث المتقدمة.
- 9.عتيقة وصاف. (2013/2014). آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أطروحة دكتوراه.
- 10.عماد سليمان شريف محمد. (2020). أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان: دراسة تحليلية للفترة (2016 – 1976). مجلة الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
- 11.فتيحة مختاري، و بلحاج فراحي. (2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها. مجلة المؤشر الاقتصادية.
- 12.لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . (بلا تاريخ). معجم مفاهيم التنمية.
- 13.محمد صفوت قابل. (2009). منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية الدار الجامعية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 14.نور الهدى بوحيتيم، و مسعود حماني. (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال(1990 – 2017).